

Distr.: General
5 March 2012
Arabic
Original: English

الجمعية العامة



اللجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ إعلان منح
الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة

ساموا الأمريكية

ورقة عمل أعدتها الأمانة العامة

المحتويات

الصفحة

٣	لمحة عامة عن الإقليم
٥	أولا - المسائل الدستورية والقانونية والسياسية.....
٨	ثانيا - الميزانية.....
٩	ثالثا - الظروف الاقتصادية.....
٩	ألف - لمحة عامة.....
١٠	باء - مصائد الأسماك والزراعة.....
١١	جيم - السياحة.....

ملاحظة: المعلومات الواردة في ورقة العمل هذه مستمدة من مصادر عامة، منها مصادر تابعة لحكومة الإقليم، ومن المعلومات التي قدمتها الدولة القائمة بالإدارة في ٢٣ كانون الثاني/يناير ٢٠١٢ إلى الأمين العام بموجب المادة ٧٣ (هـ) من ميثاق الأمم المتحدة. ويمكن الاطلاع على مزيد من التفاصيل في ورقات العمل السابقة المتاحة على العنوان الشبكي: www.un.org/en/decolonization/workingpapers.shtml.



١٢	الاتصالات والنقل	دال -
١٢	المياه ونظام الصرف الصحي والمرافق العامة	هاء -
١٣	الأحوال الاجتماعية	رابعا -
١٣	لمحة عامة	ألف -
١٤	العمل والهجرة	باء -
١٥	التعليم	جيم -
١٥	الصحة العامة	دال -
١٦	الجريمة والنظام القضائي	هاء -
١٧	حماية البيئة والتأهب للكوارث	خامسا -
١٧	العلاقات مع المنظمات الدولية والشركاء الدوليين	سادسا -
١٨	مركز الإقليم في المستقبل	سابعا -
١٨	موقف حكومة الإقليم	ألف -
١٨	موقف الدولة القائمة بالإدارة	باء -
١٩	الإجراء الذي اتخذته الجمعية العامة	جيم -

لمحة عامة عن الإقليم

الإقليم: ساموا الأمريكية إقليم غير متمتع بالحكم الذاتي بموجب الميثاق. وهو من أقاليم الولايات المتحدة الأمريكية غير المندمجة فيها وغير الخاضعة لنظامها، ويتولّى إدارته مكتب شؤون الجزر بوزارة داخلية الولايات المتحدة.

تمثل السلطة القائمة بالإدارة: وزارة الداخلية، ولديها ممثل مقيم في أراضي الإقليم^(أ)

الجغرافيا: يقع الإقليم في جنوب المحيط الهادئ على بعد ٣٧٠٠ كيلومتر تقريباً إلى الجنوب الغربي من هاواي و ٣٥٠ كيلومتراً إلى الشمال الشرقي من أستراليا. ويتألف الإقليم من سبع جزر: توتويلا وأونو، بالإضافة إلى أوفو وأولوسيغا وتاو (وتُعرف باسم جزر مانوا) وسواينز وروز (وهما جزيرتان مرجائيتان).

مساحة الأرض: ٢٠٠ كيلومتر مربع.

المنطقة الاقتصادية الخالصة: ٣٩١ ٤٠٤ كيلومتراً مربعاً^(ب)

تعداد السكان: ٥٥ ٥١٩ نسمة (تقديرات عام ٢٠١٠).

التركيبة العرقية: أهل جزر المحيط الهادئ: ٩١,٦ في المائة؛ الآسيويون: ٢,٨ في المائة؛ البيض: ١,٢ في المائة؛ أصول عرقية أخرى: ٢ في المائة.

اللغات: الإنكليزية والساموية.

العاصمة ومقرّ الحكومة: فاغوتوغو.

رئيس حكومة الإقليم: الحاكم تاغيولا ت. أ. تولافونو.

الأحزاب السياسية الرئيسية: الحزب الديمقراطي والحزب الجمهوري.

الانتخابات: أجريت الانتخابات الأخيرة في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨؛ ومن المقرر إجراء الانتخابات التالية في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢.

(أ) يحدد الأمر الوزاري ٢٦٥٧ المؤرخ ٢٩ آب/أغسطس ١٩٥١، والأمر الوزاري ٣٠٠٩، بصيغته المعدلة، المؤرخ ٣ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٧٧، نطاق وطابع سلطة حكومة ساموا الأمريكية وأسلوب ممارسة هذه السلطة (انظر المكتبة الإلكترونية للسياسات الداخلية، وزارة داخلية الولايات المتحدة).

(ب) استُمدّت بيانات المنطقة الاقتصادية الخالصة من مشروع "the Sea Around Us"، وهو جهد تعاوني مشترك بين جامعة بريتش كولومبيا ومجموعة بيو البيئية (Pew Environment Group) (الموقع الشبكي للمشروع: www.seaaroundus.org).

التشريع: هيئة تشريعية من مجلسين هي "الفونو" أو الجمعية التشريعية.
 نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي: ٧ ١٩٠ دولارا (قيمة تقديرية بنقود عام ٢٠٠٩).
 الاقتصاد: الصيد والزراعة.
 معدّل البطالة: ٢٩,٨ في المائة (تقديرات عام ٢٠٠٥).
 الوحدة النقدية: دولار الولايات المتحدة.
 نبذة تاريخية: يُعتقد أن أرخبيل ساموا قد استوطنه قومٌ هاجروا إليه من جنوب شرق آسيا قبل حوالي ثلاثة آلاف سنة. وكان الهولنديون أول من اكتشف هذه الجزر من الأوروبيين في عام ١٧٢٢، فقد قدم إليها بعض المستوطنين الهولنديين في أوائل القرن التاسع عشر، وتبعهم المبشرون في عام ١٨٣٠. وبموجب معاهدة برلين لعام ١٨٩٩، المعروفة أيضا باسم "الاتفاقية الأنغلو - ألمانية المتعلقة بساموا"، كانت الجزر الشرقية في أرخبيل ساموا من نصيب الولايات المتحدة.

أولا - المسائل الدستورية والقانونية والسياسية

١ - في أواخر القرن التاسع عشر، أفضى الصراع الداخلي بين زعماء جزر أرخبيل ساموا والتنافس عليه فيما بين القوى الاستعمارية، ألمانيا وبريطانيا العظمى والولايات المتحدة، إلى دخول الأرخبيل في فترة من عدم الاستقرار. وتم رسمياً بموجب قانون صدر عن الكونغرس في ٢٠ شباط/فبراير ١٩٢٩ قبول وثيقتي التنازل للولايات المتحدة الأمريكية عن هذه الجزر منذ أوائل القرن العشرين. وعملاً بذلك القانون، مُنح مواطنو ساموا الأمريكية مركز الرعايا الأمريكيين. وقد نص القانون على تشكيل حكومة لساموا الأمريكية ذات سلطات مدنية وقضائية وعسكرية تناط كلها بشخص يُعينه رئيس الولايات المتحدة. وحيث إن المصالح الأمريكية في المنطقة تعزى أساساً إلى أسباب عسكرية، فقد وضع هذا الإقليم تحت ولاية بحرية الولايات المتحدة. وفي ٢٩ حزيران/يونيه ١٩٥١، انتقلت المسؤولية الإدارية عن الإقليم إلى وزارة الداخلية بموجب الأمر التنفيذي ١٠٢٦٤ الصادر عن رئيس الولايات المتحدة.

٢ - وساموا الأمريكية بموجب قوانين الولايات المتحدة إقليم "غير مندمج" في الولايات المتحدة و "غير خاضع لنظامها"، ولا تسري جميع أحكام دستور الولايات المتحدة فيه. والمقيمون في جزر ساموا الأمريكية ليسوا من مواطني الولايات المتحدة بل هم من رعايا الولايات المتحدة الذين يجوز لهم دخولها بحرية والعمل أو الإقامة في أي مكان يختارونه. والأطفال المولودون في الإقليم لأبوين أجنبيين يصبحون من مواطني البلد الأصلي للأب أو الأم، لا من رعايا الولايات المتحدة. ولا يحق لسكان ساموا الأمريكية التصويت في الانتخابات العامة للولايات المتحدة، لكن يجوز لهم المشاركة في الانتخابات الرئاسية الأولية وفي الاجتماعات الحزبية لاختيار مرشحين.

٣ - وفي عام ١٩٦٧ جرى تنقيح دستور ساموا الأمريكية لعام ١٩٦٠، ثم أدخلت عليه تعديلات في عامي ١٩٧٠ و ١٩٧٧. ولا يجوز إدخال أي تعديلات أو تغييرات على دستور ساموا الأمريكية (بالصيغة التي أقرها وزير الداخلية) إلا عن طريق قانون صادر عن كونغرس الولايات المتحدة. وفي عام ٢٠٠٨، أُجري استفتاء على تنقيح أحد جوانب الدستور جاءت نتيجته سلبية بهامش ضيق جداً. واقترح في المؤتمر الدستوري أن تدخل على الدستور الحالي تعديلات أو تنقيحات تشمل المسائل المتصلة بحظر مواصلة اعتبار حقوق الملكية المجتمعية لأراضي الإقليم حقوقاً فردية، وإنشاء هيئة محلفين محايدة لجميع المحاكمات على الجرائم، وتعزيز الحيز المخصص للغة أهالي ساموا وثقافتهم في النظام التعليمي، وإدارة الموارد الطبيعية للإقليم وحفظها وفقاً للقوانين المحلية، ووضع ترتيب لعزل قادة الإقليم وما إلى ذلك. غير أن الناخبين صوتوا في انتخابات تشرين الثاني/نوفمبر العامة، بأغلبية ساحقة ضد هذه التغييرات.

٤ - ويكفل دستور الإقليم الفصل بين السلطتين التنفيذية والتشريعية واستقلالية السلطة القضائية. وتمثل السلطة التنفيذية في شخصي الحاكم ونائبه اللذين ينتخبان لمدة أربع سنوات عن طريق الاقتراع العام للبالغين. ويحق لجميع السامويين الأمريكيين الذين تجاوزوا سن الثامنة عشرة المشاركة في التصويت. ويضطلع الحاكم بمسؤولية تنفيذ قوانين ساموا الأمريكية وقوانين الولايات المتحدة ويمتلك حق نقض (الفيديو) التشريعات التي يقرها مجلس "الفونو"، وهو الهيئة التشريعية لساموا الأمريكية.

٥ - وفي تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨، أعيد انتخاب الحاكم توغيولات. أ. تولافانو ونائبه فاوا إيولاسي سونيا. وستنتهي مدة ولايتهما في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢، وهو الموعد المقرر لإجراء الانتخابات المقبلة.

٦ - والفونو هيئة تشريعية تتألف من مجلسين، هما مجلس الشيوخ الذي يتكون من ١٨ عضواً ينتارهم ١٤ مجلساً قليلاً، ومجلس النواب الذي يتكون من ٢١ نائباً، يتم انتخاب ٢٠ منهم عن طريق التصويت الشعبي، ويُعين واحد بصفته مندوباً عن جزر سواينز لا يحق له التصويت. و"الماتاي"، الزعيم التقليدي للعشائر أو "الأيغا"، هو وحده الذي يحق له أن يصبح عضواً في مجلس الشيوخ. ومدة عضوية الشيوخ هي أربع سنوات، أما عضوية النواب فهي سنتان. ويحق للفونو سن قوانين تتعلق بجميع الشؤون المحلية، شريطة ألا تتعارض مع قوانين الولايات المتحدة المعمول بها في الإقليم أو مع المعاهدات أو الاتفاقات الدولية التي تكون الولايات المتحدة طرفاً فيها.

٧ - ومنذ عام ١٩٨١، تنتخب ساموا الأمريكية عن طريق التصويت المباشر مندوباً لها في مجلس النواب في الولايات المتحدة يشغل هذا المنصب لمدة سنتين. ويحق لهذا المندوب التصويت داخل اللجان وفي مناقشات المجلس إلا إذا ما كان الأمر يتعلق بتصويت لنيل موافقة نهائية. وخلال الانتخابات العامة لعام ٢٠١٠، أعيد انتخاب المندوب إيبي فالويومافايغا عضواً بكونغرس الولايات المتحدة للمرة الثانية عشرة على التوالي لولاية مدتها سنتان.

٨ - ويتكون النظام القضائي من المحكمة العليا، التي تتألف من رئيس القضاة وقضاة معاونين يعينهم وزير داخلية الولايات المتحدة، ومحاكم المقاطعات المحلية ومحاكم القرى التي يعمل بها قضاة يعينهم الحاكم. وتتألف المحكمة العليا من محكمة استئناف ومحكمة ابتدائية ومحكمة للأراضي والعقارات، ومحكمة للأسرة، ومحكمة لقضايا المخدرات والكحول. وقد منح كونغرس الولايات المتحدة ولاية اتحادية محدودة للمحكمة العليا تجيز لها النظر في بعض القضايا التي يشملها القانون الاتحادي. ومن بين السلطات القضائية الاتحادية المفوضّة إلى المحكمة العليا، هناك مثلاً تناولها القضايا المتعلقة بإدارة السلامة والصحة في مكان العمل،

والدعاوى المتعلقة برهونات السفن. أما المسائل الأخرى المشمولة بالقانون الاتحادي التي تنشأ في الإقليم، فيتم التقاضي بشأنها في المحاكم المحلية بالولايات المتحدة، وبخاصة المحاكم الاتحادية في هاواي وواشنطن العاصمة. وبما أن ساموا الأمريكية ليست جزءاً من مقاطعة أو دائرة قضائية اتحادية تابعة للولايات المتحدة، فإنه لا توجد أحكام قانونية تنص على استئناف قرارات المحكمة العليا أمام محكمة تابعة لمقاطعة اتحادية.

٩ - وقد أشار ممثل ساموا الأمريكية في البيان الذي أدلى به في الحلقة الدراسية الإقليمية لمنطقة البحر الكاريبي عن تنفيذ العقد الدولي الثالث للقضاء على الاستعمار: الأهداف والإنجازات المتوقعة، التي عُقدت في سانت فنسنت وجزر غرينادين في الفترة من ٣١ أيار/مايو إلى ٢ حزيران/يونيه ٢٠١١، إلى أن الإقليم كان قد طلب من اللجنة الخاصة في الماضي رفعه من قائمة الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي باعتبار أنه، بحكم وضعه كإقليم "غير مندمج في الولايات المتحدة وغير خاضع لنظامها"، أشبه بالإقليم المتمتع بالحكم الذاتي. وأشار إلى أنه بينما لا يزال الإقليم على موقفه هذا، فإن الأمر الأجدر بالاهتمام في هذا الوقت هو كيفية تمكين ساموا الأمريكية من إحراز التقدم على الصعيدين السياسي والاقتصادي مع مراعاة شواغل الولايات المتحدة والأمم المتحدة في الوقت ذاته. وذكر أن ساموا الأمريكية ترغب في المضيّ قدماً على صعيد قضايا الوضع السياسي والاستقلالية المحلية والحكم الذاتي والتنمية الاقتصادية. وأشار إلى أنه، على ضوء مواقف الأطراف المعنية، ما من مانع لتعاون الإقليم والسلطة القائمة بالإدارة والأمم المتحدة على تحقيق الهدف العام المتمثل في وضع ساموا الأمريكية على الطريق إلى تحقيق مزيد من الاستقلالية المحلية والحكم الذاتي والتنمية الاقتصادية.

١٠ - وأشار إلى الآثار المدمرة التي ترتبت على قرار الولايات المتحدة تطبيق تشريع يساوي الحد الأدنى للأجور في الإقليم بالحد الأدنى للأجور في الولايات المتحدة، وهو القرار الذي أتخذ دون التشاور مع الأطراف المحلية أو إجراء الدراسات المناسبة. ونتيجة جهود بُذلت في كونغرس الولايات المتحدة، أجريت دراسة لقياس تأثير تغيير الحد الأدنى للأجور تأكد منها أن المبادرة ألحقت أضراراً جسيمة باقتصاد الإقليم، ونتيجة لذلك أرجى الموعد المقرر لبدء تطبيق زيادات الحد الأدنى للأجور ريثما تُجرى دراسات إضافية.

١١ - وشدد أيضاً على أن فقدان السيطرة المحلية على الهجرة الوافدة والجمارك أمر قد يلحق باقتصاد الإقليم أضراراً جسيمة، وسلط الضوء على الصعوبات التي يواجهها الإقليم على صعيد استيفاء المتطلبات الاتحادية. واحتتم بيانه مشيراً إلى أن انعدام المساعدة التقنية والخبرات اللازمة لتكوين فهم حقيقي لما للقوانين الاتحادية من آثار على الاقتصاد وشكل

الحكم أمرٌ شديد الضرر. وأشار في هذا الصدد إلى إمكان أن تستفيد ساموا الأمريكية من خبرات الأمم المتحدة وبرامجها.

١٢ - وفي رسالة وجهها السيد إيبي فاليومافايغا، ممثل ساموا الأمريكية في كونغرس الولايات المتحدة، إلى رئيس اللجنة الخاصة في أيلول/سبتمبر ٢٠١١، ردًا على بيانات أدلى بها في الحلقة الدراسية الإقليمية لمنطقة البحر الكاريبي، سلّط الممثل الضوء على أهمية معالجة النقاط المبهمة في وثيقتي التنازل اللتين تشكلان الأساس الذي تقوم عليه علاقة ساموا الأمريكية بالولايات المتحدة قبل السعي إلى إجراء مزيد من المفاوضات بشأن الوضع السياسي. وأوصى بأن يعلن قادة توتويلا وأونو وجزيرة سواينز وجزر مانوا رسميًا الاتحاد كوحدة سياسية أو كيان قائم بالحكم وأن يُعقد مؤتمر على مستوى الإقليم لمناقشة العلاقة السياسية القائمة مع الولايات المتحدة. وبنبغي من ثم أن تُصدر حكومة ساموا الأمريكية إعلان مبادئ يؤكد رغبة شعب ساموا الأمريكية إما في تعديل بعض أحكام الوثيقتين وإما في إبرام اتفاق جديد كليًا مع الولايات المتحدة. ثم تعقد الحكومة مؤتمرًا دستوريًا وتنظّم الحكومة وفقًا لأحكام وشروط الاتفاق، لا وفقًا لدستور الولايات المتحدة.

١٣ - وأشار أيضًا إلى العلاقة الحالية والتاريخية بين الإقليم واللجنة الخاصة، فذكر أن اللجنة لا تملك صلاحية تغيير العلاقة بين ساموا الأمريكية والولايات المتحدة. وتطرّق إلى مسألة قانون الحد الأدنى للأجور فلفت الانتباه إلى ما وقع ضحيته عمّال ساموا الأمريكية من عنصرية وعدم مساواة بين الجنسين وتعصّب على مدى ٥٥ عامًا مضت. وذكر أن زيادة الأجور ليست هي السبب الجذري لانخفاض الاقتصاد المحلي وصناعة التونة، مشيرًا إلى وجوب إيلاء الاعتبار لعوامل أخرى من قبيل الكساد الاقتصادي العالمي وارتفاع تكاليف الإنتاج وأسعار الوقود وتقديم الأماكن الأخرى حوافز ضريبية أفضل. وأشار كذلك إلى أن المشاكل التي تواجه ساموا الأمريكية شديدة التعقّد ولا يمكن عزوها إلى زيادة الأجور أو إلى الحكومة الاتحادية. وفي الختام، أعرب عن أمله في أن تتبنّى الأمم المتحدة موقف الولايات المتحدة الذي مؤداه أن اللجنة الخاصة لا تملك صلاحية تغيير العلاقة بين الولايات المتحدة وساموا الأمريكية بأي شكل من الأشكال وأنه ليس من اختصاصها حمل الولايات المتحدة على دخول مفاوضات بشأن وضع ساموا الأمريكية.

ثانياً - الميزانية

١٤ - في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١١، وقّع حاكم ساموا الأمريكية الميزانية النهائية للسنة المالية ٢٠١٢، التي بدأت في ١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١١، ليصبح لها مفعول القانون، مع وجود بعض الاعتراضات. ويبلغ الحجم الإجمالي لميزانية السنة المالية الجديدة ٣٨٢,٩٤

مليون دولار. وكان حجم الميزانية الأولية يبلغ ٤٧٠,٨٣ مليون دولار، ولكن الفونو خفّض حجمها إلى ٣٨٣,٢٢ مليون دولار، ذلك أن الأمر انتهى إلى عدم رصد ميزانية لهيئة كهرباء ساموا الأمريكية عن السنة بأكملها، بل عن الربع الأول من السنة المالية فقط.

ثالثا - الظروف الاقتصادية

ألف - لمحة عامة

١٥ - كما أُشير في ورقة العمل السابقة (A/AC.109/2011/12)، أقرّ كونغرس الولايات المتحدة في عام ٢٠٠٧ تشريعا يبيّن زيادة الحد الأدنى للأجور في ساموا الأمريكية وكومونولث جزر ماريانا الشمالية. وبموجب هذا التشريع، تطبّق زيادة سنوية بواقع ٠,٥٠ دولار في الساعة حتى يتساوى الأجر مع الحد الأدنى الاتحادي للأجور. ونتيجة للجهود التي بذلتها سلطات ساموا الأمريكية من منطلق تخوّفها من الآثار السلبية لهذا التشريع، تم وقف العمل بهذا التدبير في سنتي ٢٠١٠ و ٢٠١١. ومع أنه من المقرّر معاودة رفع الأجور سنويا بواقع ٠,٥٠ دولار في الساعة في ٣٠ أيلول/سبتمبر ٢٠١٢، فقد أقرّ مجلس الشيوخ في ١٦ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩ مشروع القانون المعروف بقانون المناطق الجزرية والذي يتضمّن حكما يقضي بتأجيل تطبيق زيادات الأجور حتى عام ٢٠١٥. وما زال مشروع القانون في انتظار دوره لينظر فيه مجلس النواب في كونغرس الولايات المتحدة. ويبلغ الحد الأدنى للأجور في ساموا الأمريكية حاليا ٤,١٨ دولارات (وكان الحد الأدنى للأجور في عام ٢٠٠٦ يتراوح بين ٢,٦٨ دولار و ٤,٠٩ دولارات، تبعا للصناعة).

١٦ - وبموجب قانون إنعاش الاقتصاد الأمريكي وإعادة الاستثمار لعام ٢٠٠٩، حصلت ساموا الأمريكية على ٦٧ مخصّصا ماليا (٦٦ منحة وقرض واحد). بما مجموعه ٦١٧ ٠٧٣ ٢٠٨ دولارا. وبلغ حجم الأموال التي تمّ تلقيها بالفعل بين ١٧ شباط/فبراير ٢٠٠٩ و ٣٠ أيلول/سبتمبر ٢٠١١ ما مجموعه ٥٩ ٩٩٢ ٠٢٠ دولارا. ويقضي القانون بأن يقدّم مكتب مساءلة الحكومة بالولايات المتحدة تقريرا سنويا عن تأثير زيادة الحد الأدنى للأجور (في موعد أقصاه ١ أيلول/سبتمبر ٢٠١١، ثم ١ نيسان/أبريل ٢٠١٣، ثم كل سنتين حتى يتساوى الحد الأدنى للأجور في الإقليم والحد الأدنى الاتحادي للأجور). وينبغي أن تركز الدراسة على أحوال الصناعات الرئيسية (التونة) ومؤشرات العمالة والإيرادات منذ بدء رفع الأجور. وصدر أول هذه التقارير في ٢٣ حزيران/يونيه ٢٠١١ وعُرض أمام لجنة الموارد الطبيعية في مجلس النواب بكونغرس الولايات المتحدة في ٢٣ أيلول/سبتمبر ٢٠١١. وتُعرض هنا النتائج الرئيسية التي خلص إليها التقرير.

١٧ - وفي حزيران/يونيه ٢٠١١، نشر مكتب التحليل الاقتصادي المجموعة الثانية من تقديرات الناتج المحلي الإجمالي لساموا الأمريكية وغيرها من أقاليم الولايات المتحدة، وكانت تغطي الفترة ٢٠٠٨-٢٠٠٩. ويعدّ المكتب هذه التقديرات منذ عام ٢٠٠٩، بالتعاون مع مكتب شؤون الجزر في وزارة الداخلية وفي إطار برنامج تحسين الإحصاءات، بهدف إيجاد مقياس شامل وموضوعي للنشاط الاقتصادي لتلك الأقاليم دعماً للقرار الاقتصادي والمالي. ووفقاً للمكتب، يتمثل الهدف الطويل الأجل من جهوده المشتركة مع مكتب شؤون الجزر في دمج ساموا الأمريكية وغيرها من أقاليم الولايات المتحدة في تقديرات الناتج المحلي الإجمالي وحسابي الدخل والناتج القومي للدولة بأسرها، وهو أمر ضروري لفهم اقتصادات الأقاليم بصورة أفضل.

١٨ - وتعدّ نيوزيلندا أكبر شريك تجاري للإقليم، تليها الولايات المتحدة وأستراليا والهند وإندونيسيا واليابان. وكما ذكر في تقارير سابقة، تستورد ساموا الأمريكية حوالي ٩٠ في المائة من استهلاكها من السلع والمنتجات، بما في ذلك المواد الغذائية والمنتجات النفطية وقطع غيار الآلات ومواد البناء والمنسوجات والملابس.

باء - مصائد الأسماك والزراعة

١٩ - يعكس تقرير مكتب مساءلة الحكومة المخاوف المتصلة بفقدان ساموا الأمريكية ميزتها التنافسية في الصناعة العالمية لتعليب التونة. ويظهر التحليل الوارد في التقرير أن انتقال مصانع تجهيز التونة إلى البلدان التي لا توجد بها رسوم وحيث تكلفة اليد العاملة أقلّ سيحدث انخفاضاً كبيراً في التكاليف التشغيلية لهذه الصناعة. وتُما ينتقص بشدة من الميزة التنافسية لساموا الأمريكية الإعفاء الجمركي الذي تمنحه الحكومة الاتحادية لبلدان أخرى مثل كندا والمكسيك المستفيدين من أحكام اتفاق التجارة الحرة لأمريكا الشمالية التي ألغيت بموجبها الرسوم الجمركية في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٨. غير أن الدراسة تشير أيضاً إلى أنه بالرغم من المزايا الواضحة لنقل العمليات إلى بلدان أخرى، تظلّ هناك عوامل من قبيل التزام مصنع التعليب المتبقي بعقد إيجار سار حتى نهاية عام ٢٠١٣، وارتفاع تكلفة إقامة المصانع الجديدة، ربما تشكّل عقبة أمام نقل العمليات في الأجل القريب.

٢٠ - وقد بدأت الشركة المالكة لمصنع ساموا لتجهيز التونة (وكان المصنع في السابق تابعاً لشركة "تشيكين أوف ذا سي" (Chicken of the Sea)) في إرسال الشحنات إلى الإقليم القاري للولايات المتحدة. ودعماً لصناعة صيد الأسماك المحلية، ستقوم الشركة بمعالجة وتصدير التونة بنوعيتها المبرّد طازجاً والمجمّد، ولكن يظلّ تركيزها منصباً على تجهيز التونة المعلّبة بصفة رئيسية. وهي الآن بصدد بناء مصنع لتجهيز التونة تجهز بأحدث التكنولوجيات.

وفي كانون الثاني/يناير ٢٠١١، مُنحت شركة "ستاركست ساموا" (Starkist Samoa) إعفاءاً ضريبياً للسنتين المقبلتين. وكانت فترة الاستفادة من هذه الميزة قد انقضت في عام ٢٠١٠، وكان المصنع يعمل لأكثر من ستة أشهر دون حوافر ضريبية. وبعد أن تقرر منح الإعفاء الضريبي ثانية، باتت الشركة تخطط لزيادة طاقتها الإنتاجية وتشغيل مزيد من العمّال.

٢١ - وقد وافق كونغرس الولايات المتحدة على منح الإعفاء الضريبي، وعلى تأجيل زيادة الحد الأدنى للأجور لمدة سنة إضافية دعماً لصناعة تجهيز التونة ومساعدةً لساموا الأمريكية على استعادة ميزتها التنافسية العالمية. وقد أعرب عضو الكونغرس عن ساموا الأمريكية عن التزامه بدفع كونغرس الولايات المتحدة إلى إعادة النظر في سياسة الإعفاء الضريبي التي تنطبق فقط على الشركات المقامة في الإقليم بالفعل، بحيث تعمّ فوائدها كذلك على الشركات الجديدة الراغبة في إنشاء عمليات لها في ساموا الأمريكية، ومنها شركة "تراي مارين إنترناشونال" (Tri Marine International) التي اشترت مؤخراً مصنعاً لتجهيز التونة كان مغلقاً منذ عام ٢٠٠٩.

٢٢ - وتبلغ نسبة المزارع التي تمارس زراعة الكفاف إلى مجموع المزارع في الإقليم قرابة ٩٠ في المائة، وتظل آفاق تنمية الزراعة ضيقة نظراً لصغر مساحة الأراضي السهلية الصالحة للزراعة. وفي الوقت ذاته فإن المزارعين في ساموا الأمريكية يستفيدون من المساعدات التي تقدمها دائرة حفظ الموارد الطبيعية التابعة لوزارة الزراعة في الولايات المتحدة وبرنامجهما للتحفيز على تحسين نوعية البيئة.

جيم - السياحة

٢٣ - على الرغم من الإمكانيات الهائلة التي تتمتع بها ساموا الأمريكية، فإنها لا تزال غير معروفة نسبياً على الخريطة السياحية، وربما يعزى ذلك إلى موقعها النائي.

٢٤ - وقد ذكر الحاكم في خطابه لعام ٢٠١٠ عن حالة الإقليم أنه سيواصل التماس الدعم من كونغرس الولايات المتحدة ووزارة الداخلية لمعالجة مشكلة النقل الجوي بين ساموا وهاواي. وقال إنه يرى أن طرق نقل الأشخاص والبضائع تعرقل تنمية قطاع السياحة في الإقليم. فسعر تذكرة السفر بالطائرة من ساموا الأمريكية إلى سواحل غرب الولايات المتحدة تبلغ ٢٠٠ دولار أو أكثر. وهو يرى أن هذا الوضع ينسف أي خطط لتنمية السياحة في الإقليم. وقال إنه يعتزم أيضاً أن يطلب الإذن بتسيير رحلات بين ساموا الأمريكية وأستراليا وجمهورية كوريا والصين ونيوزيلندا.

٢٥ - ويشكل قطاع السياحة قرابة ٧ في المائة من الاقتصاد. وهناك بضعة مشاريع تجارية موجهة نحو السوق المحلية بصورة حصرية. ووفقاً لمكتب شؤون الزائرين، بلغ في عام ٢٠١٠ عدد الغرف في الفنادق ٢٤٩ غرفة كانت نسبة شغلها أقل من ٥٠ في المائة.

دال - الاتصالات والنقل

٢٦ - في ساموا الأمريكية، هناك قرابة ١٨٠ كيلومتراً من الطرق الرئيسية المعبّدة و ٢٣٥ كيلومتراً من الطرق الفرعية الرابطة بين القرى. وقد وافقت شعبة المساعدة الاتحادية في هاواي التابعة لإدارة الاتحادية للطرق الرئيسية على تخصيص مبلغ ٤٩,٣ مليون دولار من صناديق الإغاثة في حالات الطوارئ لطرق الإقليم التي تضررت إثر الهزة الأرضية وأمواج تسونامي في ٢٩ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٩.

٢٧ - ويعد ميناء باغو باغو صالحاً في جميع حالات الطقس وذا غاطس عميق، ويشكل أحد أفضل موانئ المياه العميقة الطبيعية في جنوب المحيط الهادئ، وله أهمية استراتيجية في المنطقة. ويبلغ طول الحوض الرئيسي فيه ١٠٠٠ قدم، ويتسع لسفن يصل غاطسها إلى ٣٢ قدماً. ويوفر ميناء باغو باغو مجموعة كاملة من المعدات والمرافق. وفيه مرفق لإصلاح السفن به سكة حديدية بحرية حمولتها ٣٠٠٠ طن.

٢٨ - وفي الإقليم أربعة مطارات تقع في جزر توتويلا، وأوفو، وأولوسيغا، وتاو. وتمتلك حكومة الإقليم مطار باغو باغو الدولي وتديره. ويستخدم المطار الرئيسي للإقليم بشكل منتظم عدد من شركات الطيران التي تربط ساموا الأمريكية بماواي والإقليم القاري للولايات المتحدة وبلدان أخرى في جنوب المحيط الهادئ. وداخل الإقليم، تقوم شركة طيران "إنتر آيلاند" (Inter-Island Airways) برحلات منتظمة إلى جزر أوفو، وأولوسيغا، وتاو.

٢٩ - ولدى الإقليم ثلاث محطات على موجات التضمين الترددي (FM) وثلاث على موجات تضمين السعة (AM) يستخدمها ٥٧٠٠٠ جهاز راديو تقريباً. وتبث إحدى محطات التلفزيون التي تملكها الحكومة أكثر من ثلاث قنوات لما يقارب ١٤٠٠٠ جهاز تلفزيون. وتوفر هيئة الاتصالات السلكية واللاسلكية لساموا الأمريكية، وهي وكالة حكومية شبه مستقلة، إمكانية استخدام شبكة الإنترنت.

هاء - المياه ونظام الصرف الصحي والمرافق العامة

٣٠ - توفر هيئة كهرباء ساموا الأمريكية خدمات الإمداد بالمياه، وإدارة مياه الصرف والنفايات الصلبة، وإيصال التيار الكهربائي إلى المستهلكين في خمس من الجزر السبع. وتزود الهيئة نحو ٩٠ في المائة من الإقليم بمياه الشرب المستخرجة من الآبار، بينما يحصل الـ ١٠ في

المائة المتبقي على مياه الشرب من شبكات توريد المياه القروية. ويتضح من دراسة استقصائية نشرت في آب/أغسطس ٢٠١٠، أن الهيئة تفقد ٥٠ في المائة من المياه بسبب القنوات التي ترشح منها تلك المياه. وتحتوي المياه في بعض المناطق على نسبة ملوحة عالية. واتضح أيضا من الدراسة أن القيود الناشئة عن تصميم القنوات تجعل من صيانتها أمرا شديدا الصعوبة.

٣١ - وتعتمد ساموا الأمريكية اعتمادا كليا على الكهرباء المولدة بالديزل. وقد أقيم عدد من المشاريع للحدّ من هذا الاعتماد وخلق بيئة صحية، ومنها مشروع لتحويل النفايات إلى طاقة، كما يجري العمل على تطبيق تكنولوجيات الطاقة الشمسية وطاقة الرياح. وفي نيسان/أبريل ٢٠١١، وقّعت هيئة كهرباء ساموا الأمريكية اتفاقا متلقّ فرعي مع مكتب الإقليم للطاقة التابع لحكومة ساموا الأمريكية لإدارة وتركيب نظام أرضي لتوليد الكهرباء من الطاقة الشمسية بقدرة ١ ميغاواط أو أكثر سيجري تمويله في إطار قانون إنعاش الاقتصاد الأمريكي وإعادة الاستثمار. وبما أن إدارة النفايات تعدّ من أهم شواغل بلدان وأقاليم جزر المحيط الهادئ على صعيدي الصحة العامة والبيئة، فقد انضمت ساموا الأمريكية إلى استراتيجية المنطقة لإدارة النفايات الصلبة التي تحدّد الاتجاه الاستراتيجي للفترة ٢٠١٠-٢٠١٥.

رابعا - الأحوال الاجتماعية

ألف - ملحة عامة

٣٢ - يقوم أسلوب عيش سكان ساموا، المسمى "فء ساموا"، على مفهوم الاحترام المتبادل وروح التقاسم فيما بين "الأيعا" (العشائر) التي يدين كل منها بالولاء لزعيم عشائري "ماتاي". ويؤثر أسلوب عيش السكّان في كل جانب من جوانب النسيج الاجتماعي والاقتصادي للإقليم. وتعمل الهيئة التشريعية للإقليم منذ عام ٢٠٠٨ على تعزيز استخدام اللغة الساموية في المدارس العامة أكثر فأكثر، إلى جانب اللغة الإنكليزية.

٣٣ - وقد أصدر مكتب منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) في منطقة المحيط الهادئ وأمانة جماعة المحيط الهادئ في عام ٢٠١١ التقرير المعنون "حالة شباب منطقة المحيط الهادئ ٢٠١١: الفرص والعقبات" الذي سلّط الضوء على المشاكل المهمّة التي يواجهها الشباب في منطقة المحيط الهادئ، بما فيها ساموا الأمريكية، مثل ارتفاع عدد حالات حمل المراهقات، وارتفاع نسبة الطالبات المراهقات اللاتي يرغمن بالقوة على ممارسة الجنس (٢٦ في المائة)، ومعدّلات الإدمان على الكحول.

باء - العمل والهجرة

٣٤ - وفقا لتقرير مكتب مساءلة الحكومة، انخفض العدد الإجمالي للعاملين في الإقليم بنسبة ١٩ في المائة بين عامي ٢٠٠٨ و ٢٠٠٩. وتشير التقديرات إلى أن ما بين ٢٠٠٠ و ٣٠٠٠ من الوظائف المؤقتة التي تولدت عن قانون إنعاش الاقتصاد الأمريكي وإعادة الاستثمار بعد تسونامي عام ٢٠٠٩ سيختفي بمجرد توقّف ورود الأموال الاتحادية. ويظهر التقرير أن عدد العاملين في صناعة تعليب التونة انخفض بنسبة ٥٥ في المائة بين عامي ٢٠٠٩ و ٢٠١٠ بعد إغلاق مصنع تعليب في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٩ وتسريح عمّال في المصنع الآخر المتبقي. وبما أن اقتصاد ساموا الأمريكية يعتمد بشدّة على صناعة التونة، فإن إغلاق ذلك المصنع قد أثر بشدّة في سوق العمل والاقتصاد. ويشير التقرير أيضا إلى أن القائمين على صناعة التعليب، حيث تكمن الوظائف، قد اتخذوا سلسلة من التدابير لخفض التكاليف شملت تسريح العمال وخفض أجر العمل الإضافي وتقليص المزايا وتجميد التعيينات ورفع الأسعار. ويُتوقع اتخاذ تدابير مماثلة في عام ٢٠١٢، بما في ذلك تسريح مزيد من العمّال.

٣٥ - وقبل زيادة الحدّ الأدنى للأجور لأول مرة في عام ٢٠٠٧، كان نحو ثلثي العاملين في ساموا الأمريكية يعمل في مصنعي تعليب التونة. وكان أكثر من ثلاثة أرباع موظفي مصنعي التعليب من الأجانب الوافدين من ساموا المجاورة. وقد جاء في تعليق حكومة ساموا الأمريكية على تقرير مكتب مساءلة الحكومة أن خسائر ساموا الأمريكية على صعيد العمالة وغير ذلك من جوانب تدهور الحالة الاقتصادية في الإقليم هي في الواقع أشدّ وطأة مما ذهب إليه التقرير. وأشار أيضا إلى أن تطبيق الحد الأدنى المعمول به في الولايات المتحدة على الأجور في ساموا الأمريكية، وفقا لجدول الزيادات المرحلية المقررة من الكونغرس، ما برح يلحق آثارا مدمرة باقتصاد ساموا الأمريكية وسوق عملها. وأشار كذلك إلى أن التقرير يغفل حقيقة أن زيادة الحدّ الأدنى للأجور قد أضر سلبا على الاقتصاد بأسره، لا على مصانع التعليب وحدها، كما يغفل حقيقة أن خسارة الوظائف في مصانع التعليب لم تُحدث بعد كامل آثارها غير المباشرة، فهذا غالبا ما يستغرق عدّة سنوات. وأشار كذلك إلى أن التقرير لا يعطي الأهمية الكافية لحقيقة أن ما نتج من أضرار إلى الآن هو نتاج ثلاث فقط من الزيادات العشر المقررة للحدّ الأدنى للأجور ويتجاهل ما تبين من أدلة على أن استمرار الزيادات سيقلّل على نحو متزايد من فرص الانتعاش الاقتصادي.

٣٦ - ولدى ساموا الأمريكية قوانين الهجرة الخاصة بها وشروطها الخاصة للدخول إلى الإقليم، وهي قوانين وشروط مختلفة عمّا هو مطبّق في الولايات المتحدة. وكما ذكر في

إفادات سابقة، دخل قانون الهجرة الجديد لساموا الأمريكية حيّز النفاذ فباتت السلطة الكاملة لمنح الإقامة الدائمة في يد النائب العام، لا في يد مجلس معين من الحكومة.

جيم - التعليم

٣٧ - التعليم في ساموا الأمريكية إلزامي من سن السادسة إلى سن الثامنة عشرة. ونظام التعليم في ساموا هو نسخة مطابقة إلى حد بعيد لنظام التعليم في الولايات المتحدة. ووفقاً لوزارة التعليم في ساموا الأمريكية، يوجد في الإقليم ٢٤ مركز تعليم لمرحلة الطفولة المبكرة، و ٢٣ مدرسة ابتدائية، وست مدارس ثانوية. وتقدم الوزارة الخدمات إلى أكثر من ١٤ ١٥٠ تلميذاً بدءاً من الحضانة إلى الصف ١٢.

٣٨ - ويبلغ معدّل الإلمام بالقراءة والكتابة في ساموا الأمريكية حوالي ٩٧ في المائة. وهناك خمسة دوائر تعليمية، في كل دائرة منها مدرسة ثانوية تشكل مركز الدائرة ويوجد حولها في المناطق المحيطة بمدارس ابتدائية أو مدارس لمراحل دنيا يلتحق تلاميذها بعد إتمامها بتلك المدرسة الثانوية. ويبلغ ملاك الوزارة من المدرسين ٤٧٢ مدرساً في التعليم الابتدائي و ١٩١ مدرساً في التعليم الثانوي و ١٨ مدرساً في التعليم المهني و ٢٠٢ من مدرسي التربية الخاصة و ١١٨ مدرساً في التعليم في مرحلة الطفولة المبكرة.

٣٩ - وتقدم الكلية المتوسطة في ساموا الأمريكية دورات دراسية مدتها سنتان للحصول على درجات علمية في الآداب والعلوم، وبرامج للحصول على شهادات الكفاءة في المهارات المهنية والأعمال الكتابية، والأعمال التجارية، والتمريض.

٤٠ - وفي عام ٢٠١١، حصلت جزر أونوا وتوتويلا ومانوا على مركز المنطقة التي تعاني نقصاً في المعلمين من وزارة تعليم الولايات المتحدة استجابةً منها لطلب تقدّمت به وزارة تعليم ساموا الأمريكية. وتمت أيضاً الموافقة على طلب مماثل للعام الدراسي ٢٠١١-٢٠١٢، الذي يبدأ في ساموا الأمريكية في أواخر آب/أغسطس.

دال - الصحة العامة

٤١ - وفقاً لآخر موجزات المعلومات الصحية القطرية الصادرة عن منظمة الصحة العالمية، يقدرّ العمر المتوقع عند الولادة بـ ٦٩,٣ سنة للرجال و ٧٥,٩ للنساء. وتظهر بيانات منظمة الصحة العالمية كذلك أن الإقليم أحرز تقدماً كبيراً على صعيد الرعاية الصحية الأولية في السنوات الأخيرة: فقد انخفض معدّل وفيات الرضع من ١٥,٢ حالة لكل ١ ٠٠٠ مولود حيّ في عام ٢٠٠٤ إلى ١١,٩ في عام ٢٠٠٨، وكان معدّل وفيات الأطفال من دون سن الخامسة يبلغ ٤,٩ حالات لكل ١ ٠٠٠ مولود حيّ في عام ٢٠٠٢.

٤٢ - ويموّل قرابة ١٦ في المائة من ميزانية مركز ليندون جونسون للطب المداري من الحكومة الاتحادية؛ ويُستخدم القسم الأعظم من هذه الأموال في شراء الإمدادات الطبية. ويتم شراء اللقاحات والأدوية في الولايات المتحدة. وتحظر إدارة العقاقير الاتحادية شراء العقاقير من أي مكان آخر. وتتسبّب العوامل اللوجستية والمالية في حدوث مشاكل نقص العقاقير بشكل متكرّر.

٤٣ - وفي عام ٢٠١٠، تلقّى الإقليم مليون دولار من الأموال الاتحادية في إطار المنح المقدمة إلى الولايات للإتفاق على برنامج مراجعة قيم أقساط التأمين الصحي. وقد أذن بهذا البرنامج المسمى أيضا برنامج منح مراجعة المعدلات، في إطار إصلاح الرعاية الصحية الذي بدأ العمل به في إطار القانون التاريخي، المعروف بقانون الرعاية الميسورة الكلفة، الذي أقره كونغرس الولايات المتحدة في آذار/مارس ٢٠١٠. وقد صمم برنامج منح مراجعة المعدلات لمساعدة الولايات على رصد قيم أقساط التأمين الصحي التي تعرضها شركات التأمين وكفالة حماية المستهلكين من أي زيادة في تلك الأقساط تكون غير معقولة أو غير مبررة أو مبالغ فيها.

٤٤ - ووفقا لمنظمة الصحة العالمية، تغيّرت أنماط الاعتلال على مدى العقود الثلاثة الماضية، حيث ارتفعت معدّلات الإصابة بالأمراض غير المعدية نتيجة لتغيّر أنماط الحياة واكتسابها الصبغة العصرية. وتعدّ التغذية غير الملائمة وقلة النشاط البدني السببين الرئيسيين للزيادة الكبيرة في معدّلات البدانة في صفوف كلا الجنسين، وبين الشباب بصفة خاصة.

هاء - الجريمة والنظام القضائي

٤٥ - في نيسان/أبريل ٢٠١٠، أعلن الحاكم عن خطط لزيادة مدد العقوبات بالسجن على الذين يدانون بتهمة الانتهاك الجنسي. وتعتمزم الإدارة أن تعرض على الفونو مشروع قانون ينصّ على توقيع حكم بالسجن المؤبد مع عدم إمكانية الإفراج المشروط. وعلى نحو ما ورد في التقرير السابق، أنشأ الحاكم الفريق العامل المعني بقانون الإخطار بتسجيل مرتكبي الجرائم الجنسية لضمان التقيد بالقانون وإسداء المشورة وتوفير المدخلات للتخطيط الاستراتيجي لوضع نظام لتسجيل مرتكبي الجرائم الجنسية في ساموا الأمريكية ولتطوير النظام وتطبيقه. ووفقا لتقرير اليونيسيف المذكور آنفا، يتعرّض ٢٥ في المائة من طلبة المدارس الثانوية القصر للانتهاك الجنسي.

٤٦ - وواصل الإقليم تعزيز التعاون مع منظمة رؤساء شرطة جزر المحيط الهادئ ووزارة العدل في الولايات المتحدة من خلال مكتبه للمخابرات الإقليمية والدولية وإنفاذ قوانين مراقبة المخدرات المنشأ حديثا.

خامسا - حماية البيئة والتأهب للكوارث

- ٤٧ - تتمثل المهمة المنوطة بوكالة حماية البيئة لساموا الأمريكية التي تمولها وكالة الولايات المتحدة لحماية البيئة في حماية الصحة البشرية وصون البيئة الطبيعية: الهواء والمياه والأرض.
- ٤٨ - وتواجه ساموا الأمريكية، شأنها في ذلك شأن جميع بلدان جنوب المحيط الهادئ، مشكلة التخلص الآمن من النفايات الصلبة والسائلة، ولا سيما في ظل ظاهرة الحضرة. ووفقا لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، يعدّ ما ينبعث من المصادر الثابتة من تلوث بالنفايات الصناعية ومياه الصرف، وسوء اختيار أماكن مقالب القمامة وسوء إدارتها، والتخلص من المواد الكيميائية السامة، من العوامل التي تسهم بشكل كبير في التلوث البحري وتدهور أحوال السواحل. وهناك أيضا قلق متنام من جلب النفايات السامة والخطرة إلى المنطقة من البلدان المتقدّمة النموّ الراغبة في التخلص من هذه المواد.
- ٤٩ - وفي آب/أغسطس ٢٠١٠، وبعد عام تقريبا من وقوع مأساة التسونامي، كانت ساموا الأمريكية تستعد لإقامة نظام إنذار للحماية من موجات التسونامي بتكلفة ١,٩ مليون دولار تمولها وزارة الأمن الوطني بالولايات المتحدة. ويتألّف النظام، الذي صدر أمر التكليف بإنشائه رسميا في أيلول/سبتمبر ٢٠١١، من محطة لبثّ التنبيهات الصوتية تصدر التنبيهات باللغتين الإنكليزية والساموية.

سادسا - العلاقات مع المنظمات الدولية والشركاء الدوليين

- ٥٠ - ساموا الأمريكية عضو منتسب منذ عام ١٩٨٨ في اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ. وتسري عليها اتفاقيات وتوصيات العمل الدولية. وينتمي الإقليم إلى عدة هيئات إقليمية تابعة لمنظمة الأمم المتحدة، منها منظمة الصحة العالمية، التي ينضوي الإقليم في إطارها ضمن "المكتب الإقليمي لغربي المحيط الهادئ" و "المركز الإقليمي لغربي المحيط الهادئ لتعزيز التخطيط البيئي والدراسات التطبيقية".
- ٥١ - وساموا الأمريكية عضو في عدة منظمات إقليمية، منها أمانة جماعة المحيط الهادئ، ومجلس تنمية حوض المحيط الهادئ، ومؤسسة المحيط الهادئ لتنمية صناعة سمك التونة، ورابطة المنظمات غير الحكومية بجزر المحيط الهادئ، ومكتب منطقة آسيا وجنوب المحيط الهادئ لتعليم الكبار، ورابطة وكالات السفر بمنطقة آسيا والمحيط الهادئ، وبرنامج البيئة الإقليمي لجنوب المحيط الهادئ. ويشارك الإقليم في لجنة العلوم الأرضية التطبيقية لجزر المحيط الهادئ، وبرنامج مصائد الأسماك الساحلية التابع لجماعة المحيط الهادئ. وساموا الأمريكية عضو أيضا في منظمات في الولايات المتحدة مثل الرابطة الوطنية للحكام ورابطة حكام الولايات الغربية.

وقد وقّعت حكومة ساموا الأمريكية مذكريّ تفاهم مع حكومتي ساموا وتونغا بشأن التعاون الاقتصادي المتبادل، وأوفدت بعثات تجارية إلى عدد من البلدان في منطقة المحيط الهادئ.

٥٢ - وخلال الاجتماع الثاني والأربعين لمنتدى جزر المحيط الهادئ، الذي عُقد في أيلول/سبتمبر ٢٠١١ في أوكلاند، بنيوزيلندا، مُنحت ساموا الأمريكية مركز المراقب. ويتمتع الإقليم بمركز المراقب كذلك لدى تحالف الدول الجزرية الصغيرة.

سابعاً - مركز الإقليم في المستقبل

ألف - موقف حكومة الإقليم

٥٣ - يوضح القسم الأول من ورقة العمل هذه التطورات الأخيرة في ساموا الأمريكية فيما يتعلق بمركزها السياسي مستقبلاً.

باء - موقف الدولة القائمة بالإدارة

٥٤ - حدد مساعد وزيرة خارجية الولايات المتحدة المكلف بالشؤون التشريعية، في رسالة مؤرخة ٢ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٦ موجهة إلى عضو الكونغرس فاليومافايغا، موقف حكومة الولايات المتحدة حيال مركز ساموا الأمريكية وغيرها من المناطق الجزرية التابعة للولايات المتحدة، وهو موقف اعتبر ساريا بالنسبة لعام ٢٠١٠ أيضاً. وذكر مساعد وزيرة الخارجية في رسالته أن مركز هذه المناطق الجزرية فيما يتعلق بعلاقتها السياسية مع الحكومة الاتحادية مسألة داخلية تم الولايات المتحدة ولا تدخل في نطاق مسؤولية اللجنة الخاصة. وأضاف أيضاً في رسالته أن اللجنة الخاصة لا تملك صلاحية تغيير العلاقة بين الولايات المتحدة وتلك الأقاليم بأي شكل من الأشكال، وأنه ليس من اختصاصها حمل الولايات المتحدة على الدخول في مفاوضات بشأن مركز الأقاليم. وذكر كذلك أن الحكومة الاتحادية، في إطار وفائها بما عليها من التزام بموجب ميثاق الأمم المتحدة بأن تقدم بانتظام إلى الأمم المتحدة البيانات الإحصائية وغيرها من المعلومات ذات الطابع التقني فيما يتعلق بظروف الإقليم الاقتصادية والاجتماعية والتعليمية، قد قدمت في الوقت نفسه إلى اللجنة الخاصة بيانات سنوية مستكملة عن الأقاليم التابعة للولايات المتحدة، تعبيراً عن تعاون الولايات المتحدة بوصفها الدولة القائمة بالإدارة، ولتصويب أي أخطاء قد تشوب المعلومات التي تتلقاها اللجنة الخاصة من مصادر أخرى.

جيم - الإجراء الذي اتخذته الجمعية العامة

٥٥ - في ٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١، اتخذت الجمعية العامة بدون تصويت القرارين ٨٩/٦٦ ألف وباء، استناداً إلى التقرير الذي أحالته إليها اللجنة الخاصة (A/66/23) وإلى نظر اللجنة الرابعة فيه لاحقاً. ويتعلق الجزء الأول من القرار ٨٩/٦٦ بباء بساموا الأمريكية. وقد جاء في فقرات منطوق ذلك الجزء أن الجمعية العامة:

- ١ - **تحيط علماً** بالتصويت في الانتخابات العامة التي أجريت في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٠ ضد التعديلات المقترحة إدخالها على الدستور المنقح لساموا الأمريكية لعام ١٩٦٧ التي اعتمدها المؤتمر الدستوري الرابع المعقود في حزيران/يونيه ٢٠١٠؛
- ٢ - **ترحب** بالعمل الذي قامت به حكومة الإقليم بشأن المضي قدماً بقضايا المركز السياسي والاستقلال الذاتي على الصعيد المحلي والحكم الذاتي لإحراز تقدم على الصعيدين السياسي والاقتصادي؛
- ٣ - **تعرب عن تقديرها** للدعوة التي وجهها حاكم ساموا الأمريكية إلى اللجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة في عام ٢٠١١ لإيفاد بعثة زائرة إلى الإقليم، وتهيب بالدولة القائمة بالإدارة أن تيسر إيفاد هذه البعثة، إذا رغبت حكومة الإقليم في ذلك، وتطلب إلى رئيس اللجنة الخاصة أن يتخذ جميع الخطوات اللازمة لتحقيق ذلك؛
- ٤ - **تطلب** إلى الدولة القائمة بالإدارة أن تساعد الإقليم بتيسير الأعمال التي يضطلع بها فيما يتعلق ببرنامح توعية الجمهور بما يتسق مع المادة ٧٣ (ب) من ميثاق الأمم المتحدة، وتهيب في ذلك الصدد بمؤسسات الأمم المتحدة المعنية أن تقدم المساعدة، عند طلبها، إلى الإقليم؛
- ٥ - **تهيب** بالدولة القائمة بالإدارة أن تساعد حكومة الإقليم على تنويع اقتصاد الإقليم وضمان استدامته ومعالجة المسائل المتعلقة بالعمالة وتكاليف المعيشة؛
- ٦ - **ترحب** بالدعوة الموجهة إلى ساموا الأمريكية في عام ٢٠١١ للانضمام بصفة مراقب إلى منتدى جزر المحيط الهادئ؛